سلطة النقد الفلسطينية

تجربة سلطة النقد

في

مجال العمل الإحصائي

إعداد

محمد عطا الله

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

قُدمت هذه الورقة إلى الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة "عربستات"

أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة

8-9 تشرين ثاني 2017

© تشرين ثاني، 2017.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2017. ***تجربة سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي.***
رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية
ص ب. 452، رام الله – فلسطين.

هاتف: 2415250 2 (970 +)
فاكس: 2415310 2 (970 +)
الرقم المجاني: 1800500700
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكتروني: http://www.pma.ps

المحتويات

المقدمة 1

النظام الإحصائي والإحصاءات الرسمية في فلسطين..... 1

العمل الإحصائي في سلطة النقد الفلسطينية..... 3

مؤشرات السلامة المالية الكلية..... 9

مؤشرات رأس المال 11

مؤشرات جودة الأصول..... 14

مؤشرات العائد والربحية 17

مؤشرات السيولة 21

قنوات نشر الإحصاءات الرسمية 22

معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد 23

الخلاصة 24

المراجع 25

المقدمة

مما لا شك فيه أن هناك قناعة متزايدة بأهمية الدور الذي تلعبه الإحصاءات في حياتنا المعاصرة. فقد أصبحت الإحصاءات العنصر المشترك في غالبية عمليات البحث والتطوير والتخطيط والتحليل (استخدام الأساليب الإحصائية في أغلب الدراسات والبحوث العلمية). كما أن للإحصاءات مساهمات فعالة في التوصل إلى حلول مناسبة لكثير من قضايا والمشاكل التي تهم المجتمعات كمشاكل التعليم والصحة والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها. وكذلك لها دور أساسي في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي صنع القرار السليم.

وعلى المستوى الفلسطيني، كان الوعي بأهمية الإحصاءات حاضراً لدى راسم السياسة ومتخذ القرار، والذي عمل على دعم وترسيخ النظام الإحصائي باعتباره الهدف الاستراتيجي الأهم في خطط واستراتيجيات تطوير الإحصاءات الوطنية[1]، وما يتطلبه ذلك من خلق وتهيئة بيئة عمل داعمة للنظام الإحصائي الوطني الشامل، الذي يضم جميع منتجي ومزودي البيانات.

تسلط هذه الورقة الضوء على تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل الإحصائي، ودورها في تعزيز الحضور الفلسطيني في المنظومة الإحصائية والمجتمع الإحصائي الدولي. مع التكريز بشكل خاص على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني، لبيان وتوضيح مدى التقدم الذي وصلت إليه سلطة النقد في إعداد ونشر هذه المؤشرات[2].

النظام الإحصائي والإحصاءات الرسمية في فلسطين

يشمل النظام الإحصائي الفلسطيني جميع منتجي ومزودي البيانات اللازمة لإنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية. ويتسم الواقع الإحصائي في فلسطين بتعدد الجهات التي تتولى عملية إنتاج الرقم الإحصائي، ما بين مؤسسات حكومية، ومنظمات أهلية، ومؤسسات دولية، وكذلك بعض المؤسسات الخاصة.

- **المؤسسات الحكومية:** وهي المؤسسات التابعة للدولة، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والوحدات الإحصائية التابعة له في مختلف الوزرات والهيئات الحكومية، وكذلك بعض الوزارات

---

[1] الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية 2009-2013، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2009.

[2] تم استعراض نتائج هذه الورقة ومناقشتها في الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة "عربستات"، الذي عقد في مدينة أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة 8-2017/11/9.

والمؤسسات التي تقوم بإنتاج إحصاءات تخص طبيعة عملها (سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، وغيرها).

- **المنظمات الأهلية:** وهي المنظمات التي تُمَول غالباً من قبل مؤسسات عربية ودولية للعمل على مشاريع معينة.
- **المؤسسات الدولية:** وهي المؤسسات التي تُعنى بجمع بعض الإحصاءات لنشرها في نشرات المؤسسات الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ويُرجع إليها أحياناً للحصول على معلومات تعذر الحصول عليها من الوزارات.
- **المؤسسات الخاصة:** المؤسسات التي تقوم بمسوح استشارية لجهات حكومية أو دولية أو محلية.

وعلى الرغم من تعدد الجهات التي تتولى عملية إنتاج الرقم الإحصائي في فلسطين، إلا أنه ليس كل ما ينتج من قبل هذه الجهات من إحصاءات يعتبر إحصاءات رسمية. فوصف الإحصاءات الرسمية ينطلق فقط على الإحصاءات التي تنتجها بعض المؤسسات استناداً إلى الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات الإحصائية الرسمية الفلسطينية[3]، كما هو الحال لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك على الإحصاءات التي تنتجها بعض المؤسسات استناداً إلى قانونها الذي يشير صراحة إلى دورها في إنتاج ونشر إحصاءات تخص طبيعة عملها، كما هو الحال لدى سلطة النقد[4] على سبيل المثال.

وتمتاز الإحصاءات الرسمية بكونها سلعة عامة متاحة لجميع المستخدمين بالمجان دون تفريق أو تمييز بينهم في الوقت أو الأولوية. كما تمتاز هذه الإحصاءات بعدم التحيز، فهي تخدم الجميع، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات والأفراد. وكذلك تحكمها مجموعة من الضوابط والمبادئ الأساسية، كالجودة، والتوقيت المتناسب مع الحاجة إليها، واستقلاليتها[5].

---

[3] ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006.

[4] وفر قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 السند القانوني لسلطة النقد لتحقيق المهام المكلفة بها، بما في ذلك إنتاج ونشر البيانات الإحصائية، حيث تشير المادة (5، بند 3) على سبيل المثال إلى دور سلطة النقد في "إعداد وتنظيم ونشر ميزان المدفوعات". كما تشير المادة (69، بند أ) إلى "تجمع سلطة النقد الفلسطينية من الجهات المؤهلة والوكلاء الاقتصاديين المعلومات والإحصاءات اللازمة لتحقيق أهدافها".

[5] أنظر ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006.

العمل الإحصائي في سلطة النقد الفلسطينية

تم إنشاء سلطة النقد في العام 1994 بموجب القرار الرئاسي رقم (184) الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الرئيس ياسر عرفات، وبالاستناد إلى المادة الرابعة من ملحق بروتوكول باريس الاقتصادي الفلسطيني–الإسرائيلي[6]. وقد أنشئت سلطة النقد لتكون نواة البنك المركزي الفلسطيني، ولتحقيق المهام المناطة بالبنوك المركزية، بما في ذلك إنتاج ونشر البيانات الإحصائية الرسمية التي تخص طبيعة عملها.

ويُشار في هذا السياق إلى أن العمل الإحصائي في سلطة النقد يتركز بشكل أساسي في قسم الإحصاء التابع لدائرة الأبحاث والسياسة النقدية، التي تندرج استناداً إلى الهيكل التنظيمي لسلطة النقد ضمن مجموعة الاستقرار النقدي (تضم دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، ودائرة دائرة العمليات النقدية)، حيث تعتبر مهمة إدارة قاعدة البيانات المهمة الرئيسة لقسم الإحصاء.

وتضم هذه القاعدة ثلاثة مجموعات أساسية من البيانات ذات علاقة وثيقة بطبيعة مهام سلطة النقد الأساسية والثانوية، وتتعلق بالحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار المالي، بالإضافة إلى دعم وتشجيع السياسة العامة للحكومة الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تضم[7]:

- بيانات حول ميزان المدفوعات، وذلك من منطلق التزام سلطة النقد بجمع ونشر هذا الجزء من الحسابات القومية.
- بيانات حول المصارف والنظام النقدي والمالي، لتأمين المراقبة على مستوى المؤسسات الفردية والمحافظة على استقرار النظام المالي.
- بيانات حول الأسعار والاقتصاد الحقيقي في فلسطين، بالإضافة إلى بعض البيانات الأخرى الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية.

وتستمد هذه القاعدة بياناتها من خلال نوعان رئيسيان من مصادر البيانات:

---

[6] تم توقيع هذا الاتفاق (بروتوكول باريس الاقتصادي) في 29 نيسان 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشـــرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت.

[7] خطة التحول الاستراتيجي لسلطة النقد، سلطة النقد الفلسطينية، حزيران 2006.

1) **المصادر الداخلية:** وتتعلق بالسجلات الإدارية المنفذة من قبل دوائر أخرى في سلطة النقد، ومنها:

- دائرة الرقابة والتفتيش: تشتمل على البيانات المالية المتعلقة بالمصارف، والصرافين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة العاملة في فلسطين، بما في ذلك البيانات الميزانيات الشهرية للمصارف (Call Report)، والنسب الاسترشادية والتحوطية، وغيرها من التقارير المالية الشهرية والربعية.
- دائرة انضباط السوق: تشتمل على البيانات المتعلقة بمكتب معلومات الائتمان[8]، بما في ذلك بيانات حول القروض والمقترضين وكفلائهم، وتصنيفهم، والشيكات المعادة والمفقودة والموقوفة.
- دائرة العمليات النقدية: البيانات المالية المتعلقة باستثمارات سلطة النقد وأسعار الصرف والفائدة، وغيرها.
- دائرة نظم المدفوعات: البيانات المتعلقة بحركة الأموال والشيكات، وغيرها.
- دائرة الموارد البشرية: البيانات المتعلقة بالموظفين.

2) **المصادر الخارجية:** وتتعلق بالسجلات الإدارية القادمة من عدة مؤسسات أو جهات أخرى خلاف سلطة النقد، مثل:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: البيانات الخاصة بالحسابات القومية، والأسعار، وسوق العمل، وغيرها من البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.
- وزارة المالية: البيانات المتعلقة بعمليات الحكومة العامة.
- هيئة سوق المال الفلسطينية: البيانات المتعلقة بالاستثمارات في سوق فلسطين للأوراق المالية (البورصة)، وبيانات شركات التأمين وشركات الرهن العقاري وشركات التمويل التأجيري.
- وحدة المتابعة المالية: البيانات المالية الخاصة بتتبع حركة الأموال والتحويلات المالية.

---

[8] مكتب معلومات الائتمان بمثابة قاعدة بيانات حديثة ومتطورة، تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية: نظام معلومات الائتمان؛ ونظام تصنيف المقترضين؛ ونظام الشيكات المعادة الآلي؛ ونظام الشيكات المفقودة والموقوفة، التي تعمل وفقاً للممارسات الدولية الفضلى. وهذه القاعدة متاحة لاستخدام كلٍ من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة من خلال الشبكة المعلوماتية. وتهدف إلى المساعدة في إدارة المحافظ الائتمانية والحد من المخاطر المرتبطة بها.

وتمتاز قاعدة بيانات سلطة النقد بالمرونة، والحداثة، وسهولة الاستخدام من قبل الموظفين وغيرهم من المهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني. كما تشكل داعماً مهماً لخطط وتوجهات سلطة النقد الحالية والمستقبلية في مجال إعداد ونشر تقارير الاستقرار المالي وتقارير السياسة النقدية وغيرها من التقارير والنشرات الدورية.

وبشكل عام، تعتبر تجربة العمل الإحصائي في سلطة النقد تجربة فريدة بحكم خصوصية الوضع في فلسطين، إضافة إلى كونها تجربة مثمرة بشهادة العديد من الخبراء الدوليين. فمن جهة لعبت سلطة النقد ولا تزال دوراً محورياً في مواكبة التطور الحاصل في مجال العمل الإحصائي وجودة البيانات الإحصائية. كما استطاعت من ناحية ثانية الاستفادة من التجارب الدولية في سبيل إعداد بيانات قابلة للمقارنة بين الدول. وكذلك لعبت من جهة ثالثة دوراً أساسياً في تعزيز التواجد والحضور الفلسطيني في المنظومة الإحصائية والمجتمع الإحصائي الدولي، وخاصة صندوق النقد الدولي. **ويمكن إبراز دور سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي من خلال المساهمات التالية:**

1. الانضمام إلى المعيار العام لنشر البيانات (GDDS)

يمثل هذا المعيار إطاراً عاماً لنشر وترويج البيانات الإحصائية من خلال مجموعة أساسية من المؤشرات. ورغم أن الانضمام لهذا النظام طوعياً وليس إلزاماً، إلا أنه بعد الانضمام تصبح الدولة ملتزمة بالمعيار وبضرورة توفير البيانات المطلوبة ضمن مواصفات ومواعيد محددة وثابتة بشكل سنوي.

وتمكن أهمية الانضمام لهذا النظام في مساهمته في تحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة الإحصائية للدول، كما يسهم في تعزيز استخدام البيانات الإحصائية محلياً ودولياً وزيادة الموثوقية في الرقم الإحصائي من قبل المستخدمين، وبالتالي مساعدة الدول على تطوير جودة بياناتها.

وبهدف استفادة فلسطين من هذه المزايا التي يتيحها المعيار للدول الأعضاء، تقدمت بطلب رسمي للانضمام إلى هذا المعيار في العام 2004، بناءاً على قرار أصدره مجلس الوزراء الفلسطيني في ذلك العام، ويقضي بانضمام فلسطين رسمياً إلى نظام المعيار العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي. ولهذه الغاية تم تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة وطنية، تضم في عضويتها كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (منسق قطري مع الصندوق) وسلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية، ومهمتها

الأساسية تحقيق الشروط المطلوبة للانضمام. وفي شهر آذار 2006 أعلن صندوق النقد الدولي رسمياً عن قبول فلسطين في عضوية هذا المعيار، وذلك بعد أن تم الإيفاء بجميع متطلبات النظام.

وتتولى سلطة النقد وشركائها الرئيسيين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية) متابعة توفير البيانات والمؤشرات المطلوبة من فلسطين في مواعيدها المحددة، حيث تتولى سلطة النقد تأمين البيانات والمؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمسح النقدي (للمصارف وللبنك المركزي)، وميزان المدفوعات السنوي، ووضع الاستثمار الدولي بشكل سنوي.

2. الانضمام إلى الإحصاءات المالية الدولية (IFS)

خلال فترة التحضير لانضمام فلسطين إلى المعيار العام لنشر البيانات كانت سلطة النقد تعمل أيضاً وبالتنسيق والتعاون مع صندوق النقد الدولي، على إدراج اسم فلسطين ضمن قائمة الدولة التي تنشر بياناتها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية، الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد تمكنت سلطة النقد الإيفاء بجميع المتطلبات وتم إدراج بيانات فلسطين في هذا الكتاب منذ في العام 2005، وتتولى سلطة النقد تحديث بيانات هذه الصفحة بشكل دوري.

3. الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)

خطت فلسطين خطوة إضافية في مجال تعزيز وجودها في المنظومة الإحصائية الدولية، وذلك عبر سعيها للانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات، الصادر عن صندوق النقد الدولي. وسعت فلسطين من وراء هذا الانضمام إلى الاستفادة من فرص تعزيز وتطوير الإحصاءات وتعزيز الشفافية وآليات نشر البيانات التي يتيحها النظام، وإتاحة بيانات المركز المالي والاقتصادي للجمهور وكافة المعنيين. ومن شأن هذه الخطوة التعريف بمقدرات الدولة وإمكانيات الاستثمارات الخارجية من خلال نشر البيانات ذات العلاقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمديونية والإنفاق ووضع الاستثمار الدولي.

ولهذه الغاية تم تكليف لجنة التنسيق والمتابعة الوطنية المشار إليها سابقاً بالعمل على تهيئة كافة الشروط المطلوبة. وبعد نحو خمس سنوات من التحضير تمكنت اللجنة من تهيئة كافة الشروط المطلوبة، حيث تم في شهر نيسان 2012 الإعلان رسمياً عن قبول عضوية فلسطين في هذا المعيار. وفي ذلك اعتراف واضح من قبل المجتمع الدولي بدرجة النضج الذي وصلت إليه المؤسسات الفلسطينية في أداء مهامها

وبما يضاهي الدول الأخرى الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وبذلك تكون فلسطين قد انضمت إلى جانب سبعين دولة لهذا المعيار، منها أربع عدد دول عربية: الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب.

ويتطلب الانضمام إلى هذا المعيار توفير بيانات حول 22 مؤشراً موزعة على أربعة قطاعات اقتصادية، وهي:

- القطاع الحقيقي، حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات هذا القطاع.
- قطاع المالية العامة، حيث تعتبر عمليات الحكومة العامة من أهم مؤشرات هذا القطاع.
- القطاع الخارجي، حيث يعتبر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي من أهم مؤشرات هذا القطاع.
- القطاع النقدي، حيث تعتبر الاحتياطيات الرسمية والمسح النقدي (للبنك المركزي والمصارف) من أهم مؤشرات هذا القطاع.

ويتم توفير البيانات المطلوبة وفق آلية محددة من قبل صندوق النقد الدولي وضمن مواصفات ومواعيد محددة وثابتة، بعضها بشكل شهري والبعض الآخر بشكل ربع سنوي. فعلى سبيل المثال:

- الاحتياطيات الرسمية يتم تزويد بياناتها في موعد أقصاه اليوم السابع من كل شهر.
- مسح البنك المركزي في موعد أقصاه يوم 14 من كل شهر.
- مسح للمصارف/شركات الإيداع الأخرى وسيولة العملات الأجنبية في موعد أقصاه يوم 28 من كل شهر.
- ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي يتم تزويد بياناتها بشكل ربع سنوي.

4. الإحصاءات النقدية والمالية

تتمثل الإحصاءات النقدية في عملية إعادة تبويب البيانات المصرفية وفق الجهة والأداة المالية، سواء تلك البيانات المتعلقة بالمصارف لإعداد ما يسمى مسح شركات الإيداع الأخرى (المسح النقدي للمصارف)، أو بيانات سلطة النقد لإعداد ما يسمى مسح البنك المركزي. ومن ثم تجميع بيانات المصارف مع بيانات سلطة النقد لإعداد ما يسمى مسح شركات الإيداع (المسح النقدي).

ويعتبر توفير هذه الإحصاءات شرطاً أساسياً من شروط انضمام الدولة إلى المعيار الخاص لنشر البيانات، حيث يتم تزويد صندوق النقد الدولي بهذه الإحصاءات بشكل دوري وفي مواعيد محددة (مسح البنك المركزي في موعد أقصاه اليوم 14 من كل شهر، ومسح المصارف في موعد أقصاه اليوم 28 من كل شهر). وتعمل سلطة النقد منذ العام 2006 على توفير بيانات المسح النقدي بصورتها الموسعة وبشكل أكثر تفصيلاً تبعاً لآخر التوصيات الدولية في مجال إعداد الإحصاءات النقدية.

أما الإحصاءات المالية فتتمثل في عملية إعادة تبويب بيانات الشركات المالية غير المصرفية: الصرافين، وشركات الإقراض المتخصصة، والبورصة، وشركات التأمين، وشركات الرهن العقاري، وشركات التمويل التأجيري، ومؤسسة ضمان الودائع، وصندوق الاستثمار الفلسطيني. وفي هذا السياق يعتبر الحصول على البيانات الخاصة بالشركات التي تخضع لرقابة سلطة النقد وإشرافها المباشر سهلاً نوعاً ما، كما في حالة بيانات شركات الإقراض المتخصصة من خلال الميزانية المجمعة، أما الصرافين فالبيانات المتاحة عنهم لغاية الآن لا تتفق مع منهجية إعداد الميزانية القطاعة.

أما بالنسبة لبيانات الشركات لا يخضع لرقابة وإشراف سلطة النقد، فيتم الحصول على بيانات بعضها من خلال طلبها بشكل مباشر، كما في حالة صندوق الاستثمار الفلسطيني، أو من خلال موقعها الإلكتروني، كما في حالة مؤسسة ضمان الودائع. في حين تم اشتقاق بيانات بعضها الآخر (عمل ميزانية مجمعة) من خلال بياناتها المدرجة في السوق المالي، كما في حالة بيانات شركات التأمين، وبيانات الوسطاء الماليين، وبيانات البورصة الفلسطينية. ومع ذلك تتبقى مشكلة عدم توفر أية بيانات حوال البعض منها، كما في حالة شركات الرهن العقاري والتمويل التأجيري.

5. إحصاءات ميزان المدفوعات

يعتبر توفير إحصاءات ميزان المدفوعات الفلسطيني (الربعي والسنوي) أحد الشروط الأساسية للانضمام إلى معايير النشر الصادرة عن صندوق النقد الدولي. علماً بأن هذه الإحصاءات يتم إعدادها بصورة مشتركة بين كل من سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفي إطار عمليات التطوير المستمرة التي تقوم بها سلطة النقد سواء من حيث المنهجيات وآليات تجميع بيانات الميزان، أو من حيث الدقة ودرجة شمولية هذه البيانات وتغطيتها، فقد تم مع بداية العام 2017

نشر بيانات ميزان المدفوعات وفق منهجية الطبعة السادسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي. كما تم كذلك مراجعة البيانات التاريخية للميزان منذ العام 2000، وإعادة نشرها وفق منهجية الطبعة السادسة.

6. استمارات الإبلاغ الموحد (SRFs) لصندوق النقد الدولي

تعتبر فلسطين من الدول القليلة (إن لم تكن الوحيدة على مستوى الدول العربية) التي تلزم وتشارك في التعامل بكافة استمارات الإبلاغ الموحد، والتي تشمل استمارة كل من: وضع الاستثمار الدولي؛ والمسح المنسق للاستثمار المباشر؛ والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة (أحد متطلبات الانضمام لمعيار النشر SDDS Plus)؛ وإحصاءات الدين الخارجي؛ والنموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات.

7. مسح انتشار الخدمات المصرفية

يأتي إعداد هذا المسح في إطار الجهود التي تقوم بها سلطة النقد لرصد مدى انتشار وتوفر الخدمات المالية، حيث يتم إعداد هذا المسح بالتعاون مع صندوق النقد الدولي منذ العام 2013 ويتم إرساله إلى الصندوق بشكل سنوي.

8. الميزانية القطاعية

تعتبر الميزانية القطاعية غاية في الأهمية، كونها تستخدم في تحليل الترابطات بين القطاعات الاقتصادية، وتحليل المخاطر الموجودة في كل قطاع، تمهيداً لاتخاذ السياسات والإجراءات الاحترازية المناسبة لتحييد هذه المخاطر ومنعها من الانتقال إلى القطاعات المقابلة. لكن من ناحية أخرى، يعتبر إعداد هذه الميزانيات غاية في الصعوبة، نتيجة لصعوبة جمع البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية.

ويُشار في هذا السياق إلى أن سلطة النقد قد شرعت في الآونة الأخيرة بمجموعة من الخطوات باتجاه عمل هذه الميزانية للاقتصاد الفلسطيني، غير أن هذه العملية لا تزال في مراحلها الأولى، وغالباً ما ستحتاج في مرحلة لاحقة إلى مساعدة فنية من قبل صندوق النقد الدولي أو صندوق النقد العربي بهذا الخصوص.

مؤشرات السلامة المالية الكلية

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بالسياسات الاحترازية الكلية من قبل البنوك المركزية والسلطات النقدية، لمساعدتها في التعرف على مدى صحة وسلامة أجهزتها المصرفية والمخاطر

المحتملة التي قد تتعرض لها. وتستخدم هذه السياسات مجموعة من الأدوات، في مقدمتها اختبارات التحمل ومؤشرات السلامة المالية التي تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة المالية، وعنصراً مهماً في إدارة المخاطر، ومكملة لنظم الإنذار المبكر التي تسهم في تجنب وقوع الأزمات. وتتولى سلطة النقد التعامل مع هذه الأدوات بشكل منتظم، وتقوم بنشر نتائجها بشكل دوري في تقريرها للاستقرار المالي، إلى جانب تزويد صندوق النقد الدولي، وكذلك صندوق النقد العربي بهذه النتائج.

أ. اختبارات التحمل

تستخدم هذه الاختبارات لدعم وتعزيز عملية ضبط المخاطر من خلال تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر، ومساعدة مجالس الإدارة والإدارات العليا على اتخاذ القرار المناسب، وتحديد إجراءات وسياسات العمل الكفيلة بمعالجة مواطن الضعف لدى المصرف، إضافة إلى تقييم قدرة المصرف على الصمود في الظروف الصعبة، وتأثير ذلك على الربحية وكفاية رأس المال.

وقد شرعت سلطة النقد منذ العام 2011 بتنفيذ اختبارات التحمل، وفق عدد من السيناريوهات التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الصدمات المحتملة، سواء كانت مالية، أو اقتصادية، أو سياسية، مع تفاوت في شدة هذه الصدمات. وتم بناء هذه الاختبارات بطريقة توفر قدراً عالياً من المرونة في التعامل مع أية سيناريوهات مفترضة يتم اقتراحها أو تعديلها، بحيث يوفر النموذج إمكانية تحديد أثر كل من السيناريوهات ذات المتغير الواحد، والسيناريوهات متعددة المتغيرات على بيانات المصرف الواحد، وإجمالي كل من المصارف المحلية، والمصارف الوافدة، والمصارف التجارية، والمصارف الإسلامية، والجهاز المصرفي ككل.

وتحرص سلطة النقد على إجراء هذه الاختبارات، بهدف فحص قدرة المصارف في فلسطين على تحمل الأزمات في ظل التعرض لمخاطر مختلفة تحاكي الواقع الاقتصادي والسياسي السائد في فلسطين. وتعتبر هذه الاختبارات من الأدوات المهمة لإدارة المخاطر سواء للمصارف أو للجهات الرقابية كجزء من إدارتها الشاملة للمخاطر. كما تسهم في تعزيز قدرة سلطة النقد على وضع سياسات تحوطية تمكن المصارف من تجاوز المخاطر التي قد تنتج عن تلك السيناريوهات حال وقوعها، وذلك في سياق هدفها الأساسي في الحفاظ على الاستقرار المالي.

وبشكل عام، وبالرغم من أن نتائج هذه الاختبارات قد أظهرت تعرض الجهاز المصرفي الفلسطيني لبعض المخاطر التي تختلف حدتها بحسب شدة الصدمات المفترضة، وعدد المتغيرات التي تتكون منها كل صدمة، إلا أنها وفي نفس الوقت قد أظهرت أيضاً متانة الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات بشكلٍ عام، وقدرة رؤوس الأموال في المصارف على امتصاص تأثيراتها.

ب. مؤشرات السلامة المالية

يتركز اهتمام سلطة النقد في الوقت الراهن بدرجة أساسية على مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالجهاز المصرفي، إلى جانب بعض المحاولات الجادة للتعامل مع الأنواع الأخرى من مؤشرات السلامة المالية[9]. وتضم مؤشرات السلامة المالية الخاصة بالقطاع المصرفي، استناداً إلى منهجية صندوق النقد الدولي، مجموعتين من المؤشرات: مجموعة المؤشرات الأساسية، وتشمل 12 مؤشراً، ومجموعة المؤشرات الأخرى المكملة (الثانوية)، وتضم 14 مؤشراً. وفي العادة يتم تبويب هذه المؤشرات ضمن أربعة مجموعات فرعية: رأس المال، والأصول، والربحية، والسيولة.

مؤشرات رأس المال

تعتبر مؤشرات كفاية رأس المال من معايير قياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية لدى المصارف. وتستخدم من أجل حماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في كونها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية، كمخاطر أسعار الصرف، إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والائتمان عند تقدير "مخاطر البنود خارج الميزانية كالمتاجرة بالمشتقات المالية". وتعتبر نسبة 12% هي نسبة الحد الأدنى المقبول وفق متطلبات بازل III، لحماية أموال المودعين لدى المصارف والنظام المالي ككل.

وقد أولت سلطة النقد أهمية خاصة لتعزيز قاعدة رأس المال للمصارف العاملة في فلسطين، باعتبارها خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، ولما لها من تأثير مهم على هوامش الربح، والقدرة على المنافسة، وذلك من خلال رفع رؤوس أموالها وتشجيعها على الاندماج، وتعزيز احتياطياتها

[9] تم في الآونة الأخيرة إعداد مؤشرات السلامة المالية للشركات المالية الأخرى، والشركات غير المالية. أما التعامل مع مؤشرات السلامة المالية الخاصة بقطاع الأسر المعيشية فلا يزال غاية في الصعوبة.

بما يكفل تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر والصدمات. ومن أبرز المؤشرات التي تقيس مخـــاطر رأس المال ما يلي:

- **رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (كفاية رأس المال)**

تعتبر هذه النسبة من أهم نسب كفاية رأس المال، وتظهر نسبة تغطية رأســمال المصــرف لموجوداتــه المعرضة للمخاطر. وقد بلغت هذه النسبة على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني حوالي 18.0% في نهاية العام 2016 (16.5% للمصارف المحلية، و19.9% للمصارف الوافدة).

وبمقارنة هذه النسبة مع بعض الدول العربية، يتبين أن فلسطين تحتل مركزاً وسطياً، فاستناداً إلى تقريــر مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد العربي[10] بلغت هــذه النسبة في موريتانيا نحــو 25.0%، وفي السعودية 19.5%، والبحــرين 19.3%، والإمــــــارات 18.9%، والســــــودان 18.7%، والأردن 18.5%، ولبنـــان 16.6، وليبيـــا 14.6%، والمغرب 14.2%، وفــي مصــر 14.1% فــي نهايــة العــام 2016.

شكل 1: رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، دول مختارة، 2016

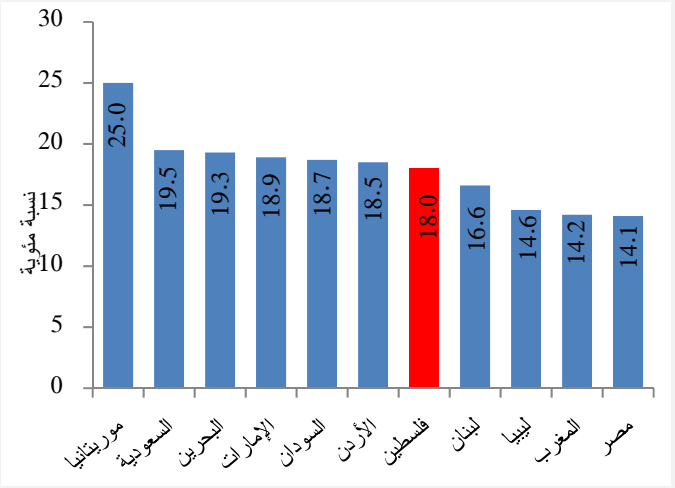

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

- **رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر**

تظهر هذه النسبة مدى تغطية رأس المال الأساسي التنظيمي (الشريحة الأولى) لإجمالي أصول المصرف المرجحة بالمخاطر. ويلاحظ أن هذه النسبة تظهر بعض التذبذب من عام لآخر لدى المصارف العاملة في فلسطين، وذلك بسبب استمرار النمو في رأس المال من جهة، والتغيرات التي تشهدها مكونات الأصول من جهة أخرى، وخاصة بند التسهيلات الذي يظهر نمواً متواصل عبر الزمن، وهو المكون الأكثر أهمية في جانب أصول المصارف. لذا فمع سمة الارتفاع شبه المتواصل لموجودات المصارف

[10] تقرير مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

العاملة في فلسطين، تميل هذه النسبة إلى الانخفاض، مما يعني ضرورة رفع رأسمال المصارف لرفع هذه النسبة، أو منع تراجعها على الأقل.

وقد بلغت نسبة رأس المال الأساسي إلى أصول الجهاز المصرفي المرجحة بالمخاطر في فلسطين حوالي 17.2% في نهاية العام 2016. وتعتبر هذه النسبة مماثلة إلى حد كبير لمثيلاتها في بعض الدول العربية[11]، حيث بلغت هذه النسبة في الأردن نحو 18.2%، وفي البحرين 17.9%، والإمارات 17.3%،

وموريتانيا 17.0%، والسودان 16.2%، ولبنان 14.8، وليبيا 13.1%، والمغرب 11.5%، وفي مصر 11.3% في نهاية العام 2016.

شكل 2: رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، دول مختارة، 2016

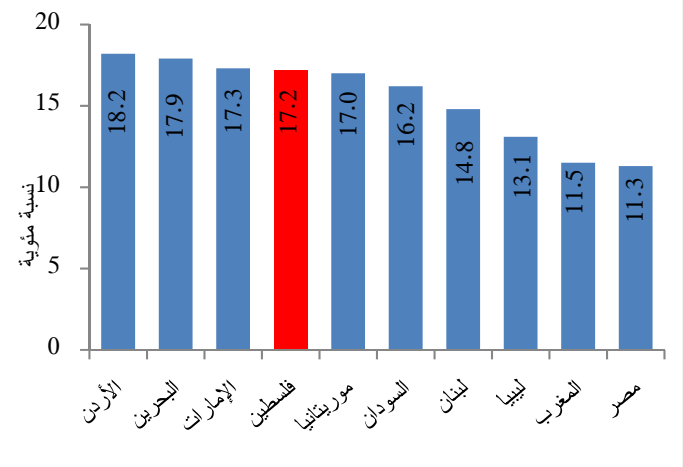

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

- **صافي التسهيلات غير المنتظمة (المتعثرة) بعد المخصصات إلى رأس المال الأساسي**

يقيس هذا المؤشر مدى التأثير المحتمل للقروض المتعثرة (بعد خصم خسائر القروض) على رأس المال للمصارف، ومدى قدرته على مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي. وقد بلغت هذه النسبة في نهاية العام 2016 نحو 3.6% على مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني (5.1% للمصارف المحلية و2.0% للمصارف الوافدة). ويشار في هذا السياق إلى أن هذه النسبة قد تشهد انخفاضات متوالية عبر الزمن، حيث تراجعت من 21.8% في العام 2006، إلى 3.6% نهاية العام 2016.

ومن خلال مقارنة هذه النسبة مع بعض الدول العربية، يتبين أن فلسطين من الدول التي تتسم بانخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة بعد المخصصات إلى رأس المال[12]. فقد بلغت هذه النسبة في موريتانيا

[11] المرجع السابق.

[12] المرجع السابق.

نحو 32.0%، وفي ليبيا 24.8%، والمغرب 17.3%، والسودان 16.0%، ولبنان 8.7%، والإمارات 5.7%، والبحرين 4.6%، وفي الأردن 4.2% في نهاية العام 2016.

شكل 3: صافي التسهيلات المتعثرة (بعد المخصصات) إلى رأس المال الأساسي، دول مختارة، 2016

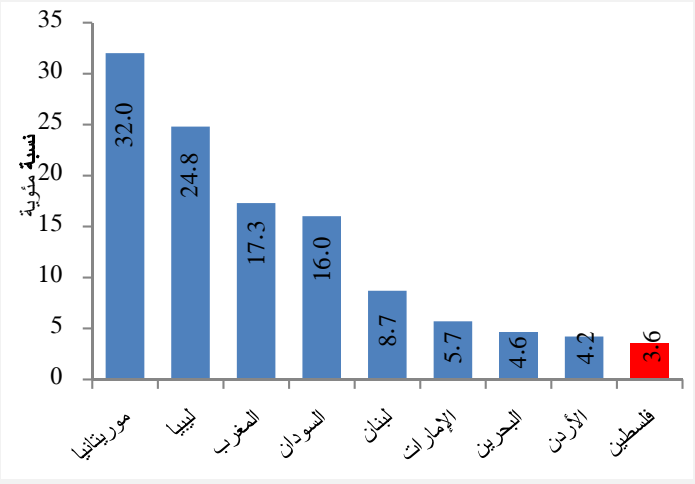

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

مؤشرات جودة الأصول

تعتمد مؤشرات مصداقية رأس المال على مدى موثوقية جودة الأصول، خاصة وأن مخاطر العسر المالي ترتبط في أغلبها بنوعية الأصول، ومدى قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى سيولة. كما تؤخذ مخاطر الائتمان بعين الاعتبار عند تقييم جودة الأصول.

وفي الحالة الفلسطينية ونظراً لكون قناة الائتمان هي القناة الرئيسة المتاحة للتمويل، تبقى عرضة لتأثير الظروف الأمنية والسياسية[13]، وانعكاسها على البيئة والمناخ الاستثماري السائد. وفي مثل هذه الظروف تكون قناة الائتمان عرضة للعديد من مخاطر، جراء عمليات التعثر وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة في مواعيدها كلياً أو جزئياً (الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما)، وما قد ينتج عنها من خسارة تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله، والتي قد تؤثر في المحصلة على جودة أصوله. ولهذه الغاية تستخدم مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة الأصول، ومن أبرزها:

- **التسهيلات غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات**

يهدف هذا المؤشر إلى تحديد المشاكل المتعلقة بجودة الأصول والمرتبطة بالمحفظة الائتمانية، خاصةً وأن التسهيلات الائتمانية تعتبر المكون الأهم في جانب الأصول. إذ يشير تزايد هذا المؤشر إلى تدهور جودة المحفظة الائتمانية، وزيادة درجة المخاطرة فيها، لاسيما وأن تطور هذا المؤشر في الحالة الفلسطينية مرتبط بالتطورات الاقتصادية والسياسية بشكل عام[14]. وفي هذا السياق تشير بيانات الجهاز المصرفي

[13] استمرار الاحتلال وتفاقم الاستيطان وانسداد أفق الحل السياسي، تزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، الانقسام الداخلي، الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية.

[14] على سبيل المثال، يعتمد سداد أقساط القروض الممنوحة لموظفي الحكومة بدرجة كبيرة على تطورات مالية الحكومة ومدى الاستقرار والالتزام بدفع الرواتب. كما يعتمد سداد أقساط القروض الممنوحة لشركات ومؤسسات القطاع الخاص المتعاملة مع الحكومة،

الفلسطيني إلى أن نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات في نهاية العام 2016 قد بلغت 2.2% (1.8% للمصارف المحلية، و2.7% للمصارف الوافدة). وتعكس هذ النسبة المتدنية في ثناياها درجة الكفاءة في اتخاذ القرار الائتماني، لاسيما في ضوء تبني مفهوم الرقابة المصرفية الفعالة المبنية على المخاطر، وكذلك التطوير المتواصل لنظم معلومات الائتمان، والتي كان لها أثرٌ واضح في تخفيض المخاطر الائتمانية، وتحسن جودة المحفظة الائتمانية. ويُشار إلى أن سلطة النقد تولي أهمية خاصة لهذه النظم وتطويرها، حيث تم في شهر نيسان 2016 إطلاق النسخة الرابعة من النظام، بما تتضمنه من مزيد من معلومات وبيانات الإفصاح.

شكل 4: التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات، دول مختارة، 2016

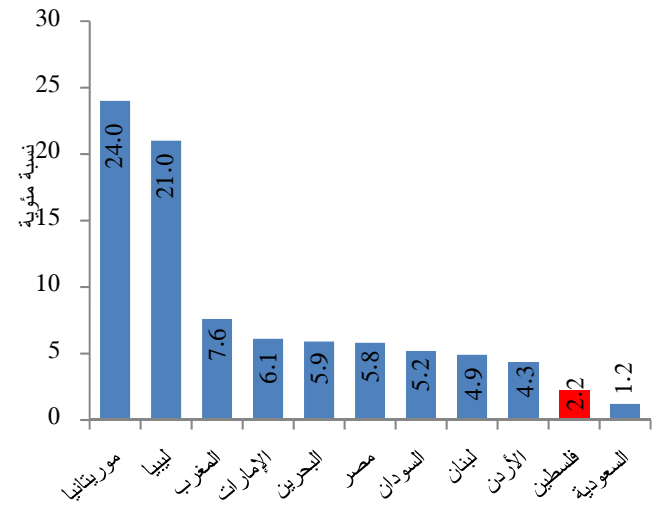

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

وبمقارنة هذه النسبة مع بعض الدول العربية، يتبين أن النسبة في فلسطين من أدنى النسب ليس فقط على مستوى الدول العربية، وإنما على مستوى الشرق الأسوق وشمال أفريقيا[15]. فقد بلغت هذه النسبة في موريتانيا حوالي 24.0%، وفي ليبيا نحو 21.0%، والمغرب 7.6%، والإمارات 6.1%، والبحرين 5.9%، ومصر 5.8%، والسودان 5.2%، ولبنان 4.9%، وفي الأردن 4.3%، وفي السعودية 1.2% في نهاية العام 2016.

إلى حد ما، على مدى التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها تجاه هذه الشركات والمؤسسات، والذي يعتمد بدوره على مدى استقرار أوضاع مالية الحكومة. وفي حال عدم استقرار أوضاع مالية الحكومة وعدم انتظامها في الوفاء بالتزاماتها، فإن قدرة هؤلاء الموظفين والشركات على تسديد التزاماتهم تكون عرضة للمخاطر.

[15] تقرير مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

- **التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول**

يوضح هذا المؤشر مدى قيام المصارف بدورها الأساسي في مجمل الاقتصاد المحلي، أي الوساطة بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض والقطاعات الأخرى ذات العجز. كما تظهر مدى العمق المالي في الاقتصاد، ودور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية.

وقد بلغت نسبة التسهيلات إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي في نهاية العام 2016 نحو 48.8% (55.4% للمصارف المحلية، ونحو 41.4% للمصارف الوافدة).

- **التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات**

يعكس هذا المؤشر درجة تركز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو لنشاط اقتصادي معين، إذ أن ارتفاع درجة تركز التسهيلات الممنوحة لقطاع أو نشاط معين، يزيد من درجة المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي، نظراً لارتباط القدرة على السداد بالتطورات والتقلبات غير المتوقعة المصاحبة لهذا القطاع أو النشاط، لاسيما في ضوء اختلاف البنية الهيكلية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، واختلاف المشاكل والمخاطر التي قد يتعرض لها بمعزل عن القطاعات الأخرى، مع وجود احتمالات قوية لتأثر باقي القطاعات بالمشاكل التي قد تواجه قطاعاً معيناً، وذلك نتيجة الترابط الوثيق بين تلك القطاعات.

وبشكلٍ عام، تشير نسب الائتمان الممنوح لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد المختلفة إلى عدم وجود تركز في قطاع معين، مع بقاء هذه النسب دون نسبة 20% من إجمالي التسهيلات وذلك حسب تعليمات سلطة النقد ذات العلاقة[16]. وفي هذا السياق يشير تحليل نسب التركز للأنشطة القطاعية إلى أن أنشطة القطاعات الإنتاجية مجتمعة استحوذت على 26.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية في العام 2016 (الزراعة 1.8%، والصناعة 4.4%، والإنشاءات 19.9% بما في ذلك تطوير الأراضي)، حيث بلغت مساهمة المصارف المحلية لهذه القطاعات نحو 25.4%، وللمصارف الوافدة حوالي 27.2% مقارنة مع 26.9%.

في المقابل استحوذت أنشطة مختلف القطاعات الخدمية مجتمعة على نحو 53.2%. جاء في مقدمتها تمويل السلع الاستهلاكية التي استحوذت على 19.9% من إجمالي المحفظة الائتمانية، تلاها قطاع

[16] استناداً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بتاريخ 2008/12/29 (فقرة 1/6/5) ينبغي ألا تزيد نسبة الائتمان الممنوح (القائم) لأي قطاع اقتصادي عن 20% من إجمالي الائتمان الممنوح (القائم).

التجارة العامة بنسبة 16.1%، وخدمات مالية وخدمات عامة بنحو 8.8%، وتمويل شراء السيارات بحوالي 3.3%، وحصلت بقية الأنشطة الخدمية الأخرى على 5.2% من إجمالي المحفظة الائتمانية في نهاية العام 2016. وبشكل عام، بلغت مساهمة المصارف المحلية في تمويل القطاعات الخدمية حوالي 55.4% من إجمالي التمويل، في حين بلغت مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذه القطاعات نحو 50.1%.

أما حسب القطاعات المؤسسية، فتشير البيانات إلى أن قطاع المؤسسات غير المالية قد حظي بمزيد من الاهتمام من قبل الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال العام 2016، باستحواذه على نحو 39.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية، حيث جاءت المساهمة الأكبر من قبل المصارف المحلية التي بلغت 45.0% من إجمالي محفظتها الائتمانية، مقابل 30.0% مساهمة المصارف الوافدة في تمويل هذا القطاع. كما بلغت النسبة الممنوحة للقطاع الأسري نحو 40.4% من إجمالي المحفظة الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي، ساهمت المصارف المحلية في تمويل هذا القطاع بنحو 35.7% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقابل 47.3% للمصارف الوافدة. أما بقية القطاعات الأخرى فقد استحوذت على نحو 20.6% من إجمالي المحفظة الائتمانية للجهاز المصرفي، ساهمت المصارف المحلية في تمويل هذه القطاعات بنحو 19.5% من إجمالي محفظتها الائتمانية مقابل 22.7% مساهمة المصارف الوافدة.

مؤشرات العائد والربحية

تعكس هذه المؤشرات محصلة النشاط المصرفي خلال فترة معينة، كما تدل على مدى كفاءة توظيف الأموال في المصارف، والقدرة على توليد الأرباح (العائد والربحية)، والحكم على كفاءتها في إدارة واستخدام مواردها لتحقيق الربحية. وبشكل عام يشير انخفاض النسبة إلى وجود تحديات تواجه المصرف، في حين أن ارتفاع النسبة تشير إلى أن السياسات التي انتهجتها الإدارة للاستثمار في المحافظ المالية ذات مخاطر أقل. ومن أهم مؤشرات السلامة المالية ذات الارتباط بالدخل والمصروفات ما يلي:

- **العائد على معدل الأصول**

يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة في توظيف أصول المصرف أو في إدارة التكاليف المختلفة لتحقيق الربح. فارتفاع نسبة العائد[17] على الأصول يأتي إما من خلال الاستخدام أفضل لأصول المصرف القنوات الاستثمارية المتاحة، أو من خلال مراقبة التكاليف وخفضها، أو كليهما معاً.

وقد بلغت نسبة العائد على الأصول الجهاز المصرفي في نهاية العام 2016 نحو 1.5% (1.6% للمصارف المحلية، و1.4% للمصارف الوافدة). وتعتبر هذه النسبة من بين النسب الجيدة في المنطقة[18]. ففي السودان على سبيل المثال، بلغت هذه النسبة حوالي 4.7%، وفي البحرين 2.1%، وفي السعودية نحو 2.0%، ومصر 1.5%، والإمارات 1.4%، ولبنان 1.2%، والأردن 1.1%، وموريتانيا 1.0%، والمغرب 0.8%، وفي ليبيا نحو 0.2% في نهاية العام 2016.

شكل 5: العائد على معدل الأصول، دول مختارة، 2016

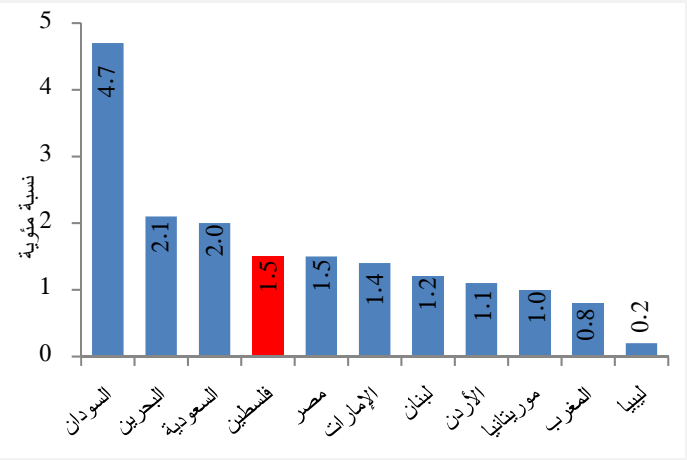

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

- **العائد على معدل حقوق الملكية**

يقيس هذا المؤشر ما يحصل عليه المساهمين في المصرف، حيث يشير ارتفاع النسبة إلى ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال المستثمر بسبب شراء أصول جديدة أدت إلى انخفاض رأس المال من أجل زيادة القدرة الإنتاجية. في حين يشير انخفاض النسبة إلى انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال نتيجة بيع بعض الأصول أو إعادة هيكلة رأس المال.

وقد بلغت نسبة للعائد على معدل حقوق الملكية للجهاز المصرفي في نهاية العام 2016 نحو 15.5% (16.8% للمصارف المحلية، ونحو 14.1% للمصارف الوافدة). ومن خلال مقارنة هذه النسبة مع بعض

[17] العائد يمثل صافي الربح قبل الأرباح والخسائر غير العادية والضرائب.

[18] تقرير مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

الدول العربية[19] يتبين أنها من النسب المرتفعة، حيث بلغت هذه النسبة في السودان حوالي 46.1%، وفي مصر 24.4%، وفي السعودية نحو 14.5%، ولبنان 13.7%، والإمارات 10.7%، والمغرب 8.6%، والبحرين 6.8%، وليبيا 5.9%، وفي موريتانيا حوالي 4.0% في نهاية العام 2016.

شكل 7: صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل، دول مختارة، 2016

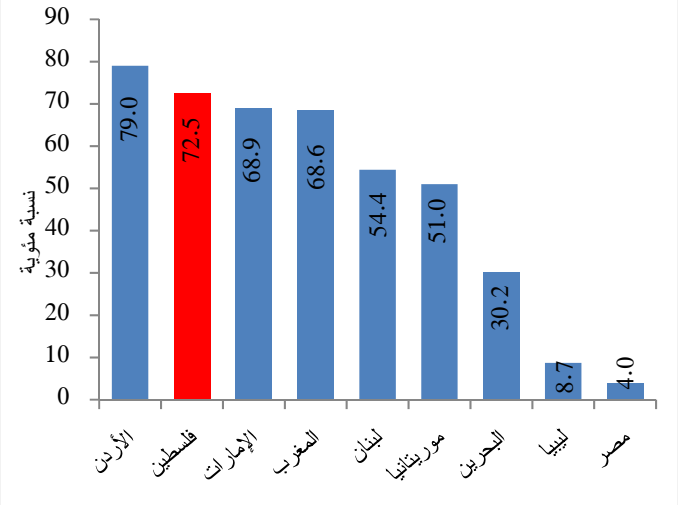

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

- **صافي الدخل من الفوائد (هامش الفائدة) إلى إجمالي الدخل**

يعكس هذا المؤشر تركيبة وهيكلية الربح المتحقق للمصرف، وكيفية ومصدر العمليات، من حيث كون هذا الدخل متولداً من النشاط الرئيس للمصرف ومقياساً للأهمية النسبية لصافي إيرادات الفائدة (الفائدة المقبوضة–الفائدة المدفوعة) في الدخل الإجمالي، أم هو ناجم من تجارة الأسهم والسندات وأسعار الصرف وتداول العملة والأرباح على الأدوات المالية المختلفة وغيرها. وفي هذا السياق بلغت نسبة صافي الدخل من الفوائد حوالي 72.5% من إجمالي الدخل المتحقق من كافة العمليات في نهاية العام 2016 (70.7% لدى المصارف المحلية، و74.8% لدى المصارف الوافدة).

شكل 6: العائد على معدل حقوق الملكية، دول مختارة، 2016

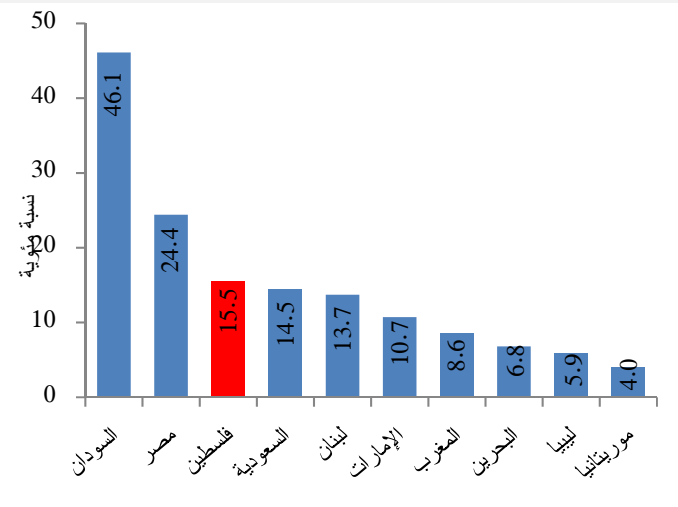

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

[19] المرجع السابق.

وتعتبر هذه النسبة جيدة إذا ما قورنت ببعض الدول[20] حيث بلغت في الأردن حوالي 79.0%، ونحو 68.9% في الإمارات، و68.6% في المغرب، و54.4% في لبنان، و51.0% في موريتانيا، و30.2% في البحرين، و8.7% في ليبيا، وحوالي 4.0% في مصر في نهاية العام 2016.

وفي المقابل بلغت حصة الأنشطة الأخرى بخلاف الفائدة نحو 27.5% من إجمالي الدخل المتحقق للجهاز المصرفي الفلسطيني من كافة العمليات (29.3% للمصارف المحلية، مقابل 25.2% للمصارف الوافدة).

- **النفقات بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل**

يقيس هذا المؤشر الوسائل التي قام المصرف بالإنفاق عليها وساهمت في تحقيق الأرباح، كالنفقات الإدارية أو الإنفاق على الأجور والرواتب على سبيل المثال مقارنة بإجمالي دخل المتحقق خلال العام، خاصة وأن ارتفاع هذا المؤشر يؤثر سلباً على مؤشرات الربحية.

شكل 8: الدخل بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل، دول مختارة، 2016

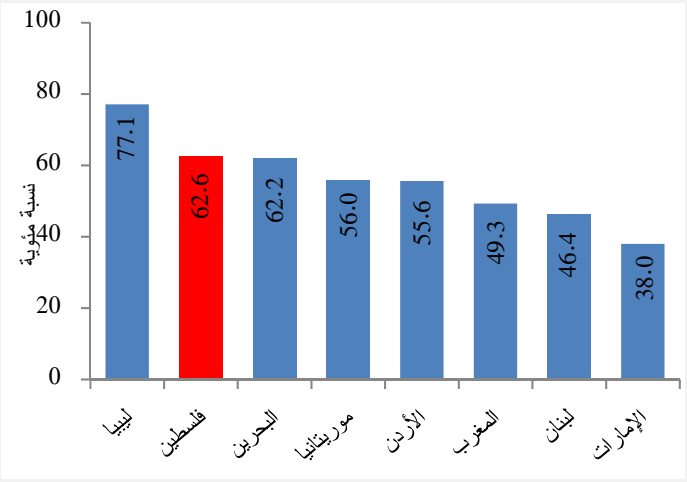

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

وقد شكل نسبة النفقات بخلاف الفوائد في نهاية العام 2016 حوالي 62.6% من إجمالي الدخل للمصارف العاملة في فلسطين (62.6% للمصارف المحلية مقابل 62.5% للمصارف الوافدة). وبشكل عام لا يزال هذا الإنفاق يستحوذ على النصيب الأكبر من إنفاق المصارف ليس فقط في فلسطين وإنما في معظم الدول العربية[21]، حيث شكل هذا الإنفاق نحو 77.1% في ليبيا، ونحو 62.2% في البحرين، و56.0% في موريتانيا، و55.6% في الأردن، و49.3% في المغرب، و46.4% في لبنان، وحوالي 38.0% في الإمارات في نهاية العام 2016.

[20] المرجع السابق.

[21] المرجع السابق.

مؤشرات السيولة

تكمن أهمية هذه المؤشرات في دورها الفعال في متابعة وضع السيولة لدى المصرف، وخاصة في حالة العسر المالي الناتج عن ضعف في إدارة السيولة. ومن أبرز المؤشرات الرئيسة المستخدمة لقياس مخاطر السيولة ما يلي:

- **الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول**

بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للجهاز المصرفي في نهاية العام 2016 حوالي 33.8% (30.3% للمصارف المحلية، مقابل 37.8% للمصارف الوافدة). وعادة ما يرتبط الانخفاض في هذا المؤشر بارتفاع درجة توظيف الأموال في عناصر أقل سيولة كمنح الائتمان، والاستثمارات المختلفة منخفضة السيولة ذات آجال استحقاق أكثر من سنة وغيرها. وبشكل عام لا تزال الأصول السائلة تشكل نسبة جيدة من إجمالي الأصول في الجهاز المصرفي. وهذا يدل على قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته.

شكل 9: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، دول مختارة، 2016

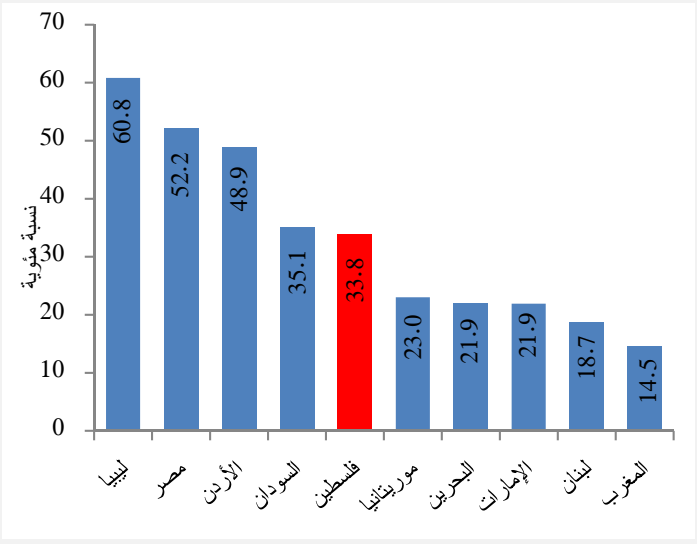

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت ببعض الدول المجاورة[22]، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 60.8% في ليبيا، ونحو 52.2% في مصر، و48.9% في الأردن، و35.1% في السودان، و23.0% في موريتانيا، و21.9% في البحرين، و21.9% في الإمارات، و18.7% في لبنان 18.7%، ونحو 14.5% في المغرب في نهاية العام 2016.

[22] المرجع السابق.

- **الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل**

يعبر هذا المؤشر عن مدى التوافق في آجال الاستحقاق بين التزامات المصارف قصيرة الأجل وأصولها السائلة، بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر. وقد بلغت هذه النسبة في نهاية العام 2016 حوالي 44.5% (41.6% للمصارف المحلية، مقابل 47.4% للمصارف الوافدة)[23].

شكل 10: الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، دول مختارة، 2016

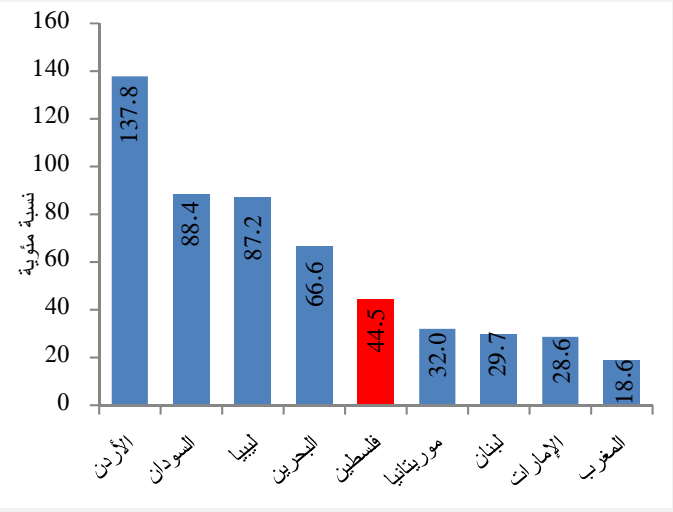

المصدر: مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

وبالمقارنة مع بعض دول الجوار[24] فقد وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 137.8%، وفي السودان نحو 88.4%، وفي ليبيا 87.2%، وفي البحرين 66.6%، وموريتانيا 32.0%، ولبنان 29.7%، والإمارات 28.6%، وفي المغرب نحو 18.6% في نهاية العام 2016.

قنوات نشر الإحصاءات الرسمية

تعتمد سلطة النقد على مجموعة من الطرق لنشر البيانات والمعلومات ومحاولة إيصالها لأكبر شريحة ممكنة من المعنيين والمهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. ومن أبرز هذه الطرق ما يلي:

1. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد

تم تطوير الموقع الإلكتروني لسلطة النقد ليكون بمثابة منبر حي يستخدم لنشر معلومات دقيقة وآنية حول سلطة النقد، والجهاز المصرفي، والاقتصاد الفلسطيني. وتشمل هذه المنشورات التقارير الاقتصادية،

---

[23] استناداً إلى تعليمات سلطة النقد الخاصة بنسب السيولة النقدية، فإن المصارف ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 3% لكل عملة على حده من عملة الشيكل والدينار والعملات الأخرى على مستوى المصرف، و2% على مستوى الفرع، وبنسبة 6% لإجمالي العملات على مستوى المصرف و4% على مستوى الفرع كحد أدنى. أما فيما يتعلق بعملة الدولار فينبغي الاحتفاظ بما نسبته 4.5% كحد أدنى على مستوى المصرف، و3% على مستوى الفرع، وذلك اعتبارا من 2013/5/1، وفقا لتعليمات سلطة النقد رقم (2013/4).

[24] تقرير مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.

وتقارير الاستقرار المالي، وتقارير التضخم، والنشرات الإحصائية، وأوراق العمل، وخطابات وتصريحات المحافظ وكبار المسؤولين، والبيانات الصحفية، والمقتطفات الإعلامية، وغيرها.

2. مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة

تساعد هذه المواقع على الاتصال مع عدد كبير من المستخدمين، وعلى إيجاد عملاء ومستخدمين جدد، إضافة إلى الحفاظ على المستخدمين الحاليين، وذلك من خلال تسهيل عثور المستخدمين على البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل أسرع من الطرق التقليدية. كما تساعد هذه المواقع على تعزيز سمعة الإحصاءات وتعزيز ثقة الناس بالرقم الإحصائي.

3. المنشورات التقليدية

تتمثل المنشورات التقليدية لسلطة النقد في مجموعة المنشورات التي تداولها على شكل نسخ مطبوعة، كالتقرير الاقتصادي السنوي، وتقرير الاستقرار المالي، والنشرة الإحصائية الربعية، وتقرير التضخم الربعي، وغيرها.

معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد

تندرج معيقات العمل الإحصائي في سلطة النقد ضمن أكثر معيق أو نوع، فنهاك معيقات لها علاقة بعدم فهم طبيعة العمل الإحصائي وعدم إيلاءه الاهتمام المناسب. فبالرغم من تحقيق العديد من الإنجازات على المستوى الدولي في هذا المجال إلا أنه لا يزال هناك الكثير ليتم الاهتمام به.

وهناك معيقات أخرى لها علاقة بمنهجية وآلية جمع البيانات، والتي قد تحتاج إلى مزيد من المرونة، أو عمل مذكرات تفاهم مع بعض المؤسسات الخارجية (المحلية) لتوفير البيانات التي تحتاجها سلطة النقد، أو تعديل بعض النماذج المستخدمة لتصبح أكثر توافقاً مع المتطلبات العالمية وأفضل الممارسات في مجال الإحصاءات.

كما أن هناك نوع آخر من المعيقات له علاقة بعدم مركزية الإحصاءات وعدم وجود قاعدة بيانات موحدة تخدم احتياجات مختلف الدوائر في سلطة النقد. وهذا ما تسعى إليه سلطة النقد في المرحلة القادمة، أي العمل على إيجاد قاعدة بيانات أكثر حداثة وتطوراً، لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية.

الخلاصة

سعت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تجربة سلطة النقد الفلسطينية في مجال العمل الإحصائي، والتي تعتبر تجربة فريدة ومثمرة بحكم خصوصية الوضع الفلسطيني، وبشهادة العديد من الخبراء الدوليين، وخصوصاً خبراء صندوق النقد الدولي.

ورغم العديد من الإنجازات المحلية والدولية التي حققتها سلطة النقد في مجال العمل الإحصائي، والتي تم تسليط الضوء أهمها في هذا الورقة، إلا أن سلطة النقد تدرك تماماً أنه لا يزال هناك الكثير ليتم الاهتمام به في المراحل القادمة.

المراجع

- اتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، الموقعة بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني، واشنطن، 13 أيلول 1993.
- بروتوكول باريس الاقتصادي لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني، باريس، 29 نيسان 1994.
- قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997.
- تعليمات سلطة النقد لسنوات مختلفة.
- منشورات مختلفة، سلطة النقد الفلسطينية.
- قانون الإحصاء الفلسطيني رقم (5) لسنة 2000.
- ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب 2006.
- الاستراتيجية الوطنية للإحصاءات الرسمية 2009–2013، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران 2009.
- مؤشرات السلامة المالية، صندوق النقد العربي، 2017.